ثم قلت الخامس الصفة المشبهة وهي كل صفة صح اسنادها
الى ضمير موصوفها وتختص بالحال وبالمعمول السببي المؤخر
وترفعه فاعلا او بدلا او تنصبه مشبها او تمييزا او
تجره بالاضافة الا ان كانت بأل وهو عار منها واقول
الخامس من الاسما العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة
وهي عبارة عما ذكرت ومثال ذلك زيد حسن وجهه
بالنصب او بالجر والاصل وجهه بالرفع لانه فاعل في
المعنى اذ الحسن في الحقيقة انما هو للوجه ولكنك اردت
المبالغة فحولت الاسناد الى ضمير زيد فجعلت زيدا نفسه
حسنا واخرجت الوجه ونصبته على التشبيه بالمفعول
به لان العامل وهو حسن طالب له من حيث المعنى لانه
معموله الاصلي ولا يصح ان ترفعه على الفاعلية والحالة
هذه لاستيفائه فاعله وهو الضمير فاشبه المفعول
في قولك زيد ضارب عمرا لان ضاربا طالب له ولا يصح
ان ترفعه على الفاعلية فنصب لذلك فالصفة شبيهة
باسم الفاعل المتعدي لواحد ومنصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل
وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقرير ثم لك بعد ذلك
ان تخفضه بالاضافة وتكون الصفة حينئذ مشبهة
ايضا لان الخفض ناشي على الاصح عن النصب لا عن الرفع
لئلا يلزم اضافة الشي الى نفسه اذ الصفة ابدا عين مرفوعها
وغير منصوبها فافهمه وتفارق هذه الصفة اسم الفاعل

من وجوه

٨٩

من وجوه احدها انها لا تكون الا للحال واعني به الماضي المستمر الى
زمن الحال واسم الفاعل يكون للماضي والحال والاستقبال الثاني
ان معمولها لا يكون الا سببيا واعني به ما هو متصل بضمير الموصوف
لفظا او تقديرا واسم الفاعل يكون معموله سببيا واجنبيا
تقول في الصفة المشبهة زيد حسن وجهه وزيد حسن الوجه
اي الوجه منه اي وجهه فهو اما على نيابة ال عن الضمير المضاف
اليه او على حذف الضمير من غير نيابة عنه ولا تقول زيد حسن
عمرا كما تقول زيد ضارب عمرا الثالث ان معمولها لا يكون الا مؤخرا
عنها تقول زيد حسن وجهه ولا تقول زيد وجهه حسن
ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخرا عنه ومقدما عليه تقول
زيد غلامه ضارب الرابع انه يجوز في مرفوعها النصب والجر ولا
يجوز في مرفوع اسم الفاعل الا الرفع ثم بينت ان الخفض له وجه
واحد وهو الاضافة وان الرفع له وجهان احدهما ان يكون
فاعلا والثاني ان يكون بدلا من ضمير مستتر في الصفة وان النصب
فيه تفصيل وذلك ان المنصوب ان كان نكرة ففيه وجهان احدهما
ان يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به والثاني ان يكون
تمييزا وان كان معرفة امتنع كونه تمييزا وتعين كونه مشبها
بالمفعول به لان التمييز لا يكون الا نكرة ثم بينت ان جواز
الرفع والنصب مطلق وان جواز الخفض مقيد بان لا تكون
الصفة بأل والمعمول مجردا منها ومن الاضافة لتاليها وتضمن
ذلك امتناع الجر في نحو زيد الحسن وجهه والحسن وجه ابيه
والحسن وجها والحسن وجه اب ثم قلت السادس اسم

الفعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)